وليد نويهض

بين السياسي والمذهبي في العراق ولبنان

□ طرحت تصريحات قيادات حزبية وشعبية أسئلة بشأن علاقة السياسي بالمذهبي أو الطائفي ومدى تداخل الوجه السياسي بالحراك الشارعي. هذه التصريحات جاءت من جهات مختلفة وكلها حاولت التأكيد على الطابع السياسي للانقسام ونفي الجانب المذهبي/ الطائفي للاستقطابات الأهلية.

مثلاً قام الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق حارث الضاري بالتأكيد على الجانب السياسي للحرب الدائرة الآن في بلاد الرافدين. فالضاري أشار في تصريحه الأخير إلى أن الصراع في العراق ليس طائفياً أو مذهبياً وأكد أن ما يحصل هو انقسام سياسي. وبدوره أكد مراراً الأمين العام لحزب الله في لبنان السيدحسن نصرالله على ضرورة محاربة دعاة الفتنة ودعوات الانقسام المذهبي والطائفي، مشيراً إلى أن الاستقطابات في هذا البلد سياسية وليست طائفية أو مذهبية. كذلك ذهب رئيس تيار «المستقبل» سعد رفيق الحريري في هذا الاتجاه إذ أكد في تصريحه الأخير على الجانب السياسي للانقسام، نافياً أن يكون للمذهبية أو الطائفية دورها في تحريك الشارع.

هذا النفي اللبناني/ العراقي ومن أعلى المستويات الحزبية أو العقائدية لعدم وجود انقسامات طائفية أو مذهبية في التفكير السياسي لا يلغي الوقائع الميدانية على الأرض. فالنفي وتكراره يستهدف في النهاية إزالة الشك أو ذاك اللبس الحاصل في مجرى الحياة اليومية للناس.

السياسة عادة لا تحركها النيات الطيبة وإنما هي نتاج الواقع بغض النظر عن تطلعات القائد والزعيم. والواقع في النهاية هو الأقوى. وبما أن الحراك السياسي على الأرض لا يمكن عزلة نفسياً وثقافياً عن انتماءات الناس الجهوية والمناطقية والقبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية فإن الشارع سينقل معه كل تلك التلوينات الى خط التوتر حين تسخن الفضاءات وتتلبد السماء بالضباب. فالسياسة علم وهي لا تسقط من فوق وإنما تصعد من تحت. والتحت يخضع للفوق في حالات الاستقرار السلمي، ولكن حين تضطرب الأرض وتصطرع القوى ويتحرك الشارع بعفوية يبدأ تأثير التحت على الفوق وتتدحرج الأحزاب والهيئات والاطياف وتنساق إلى أهواء الميدان وعصبياته.

الفتنة عادة لا تصدر عن قرار مسبق تتخذه قيادة سياسية عليا عن وعي وتصميم. الفتنة ينتجها الواقع وأحياناً بالرغم من القيادة وغصباً عنها. وحين تكون الانتماءات في واقع الحياة أو الاجتماع البشري موزعة حكماً إلى مذاهب وطوائف وعشائر وأقوام ومناطق فإن السياسة ستخضع لها أو على الأقل ستكون مضطرة للتلون أو حتى التلوث بتلك المناخات الصاخبة التي يطلقها الشارع المضطرب والمتشنج أو الخائف أو المنعزل على نفسه في دائرة جغرافية ضيقة.

تصريح حارث الضاري بشأن العراق ليس دقيقاً في تصويره للحوادث الأهلية المدمرة للنسيج الاجتماعي لشعب بلاد الرافدين. فالضاري ركز على السياسة والانقسام السياسي مستنداً إلى وجود وجهات نظر متباينة في كل طائفة ومذهب ومنطقة، ولكنه لم يوضح أو يفسر للمتابعين والمراقبين أسباب الخطف والقتل المتبادل على الهوية ولم يقدم الشرح المفيد لذاك الكم الفظيع من الجثث المقطعة أو المشوهة أو المقطوعة الرؤوس. كذلك لم يتطرق الضاري في تصريحه الأخير إلى الدوافع التي أملت على عشرات الوف العائلات إلى النزوح من منطقة إلى أخرى ومن مدينة إلى اخرى أو من حي إلى آخر. فهذا القتل العشوائي والفتك اليومي المتبادل بحياة المدنيين وتلك الجرائم التي تحصد مئات الأبرياء والمساكين وتحصل هنا وهناك بفعل مقصود أو برد فعل مضاد لم يشرح لنا الضاري أسبابه وعلله ودوافعه.

الأمين العام لهيئة علماء المسلمين حاول التركيز على الجانب السياسي للصراع وهو صحيح في السياق الذي أراد توضيحه. ولكنه تجاهل الجانب الآخر من المسألة حين نفى بشدة ان تكون هناك صراعات مذهبية أو طائفية في العراق.

العراق... ولبنان

الأمر نفسه يمكن سحبه من العراق إلى لبنان. فالقيادات كلها تقريباً تنفي وجود انقسامات مذهبية أو طائفية في البلاد، وتركز دائماً على الجانب السياسي للاستقطابات مستندة إلى تلك الوجهات المختلفة القائمة في كل طائفة ومذهب. وهذا جانب صحيح من المسألة. فالطائفة المارونية غير موحدة، والدرزية أيضاً، والسنية والشيعية كذلك. ففي كل منطقة أو مذهب هناك تلوينات سياسية واتجاهات مناكفة ووجوه دينية أو عقائدية أو إعلامية بارزة تشد بالاتجاه المعاكس للمناخ العاطفي للطائفة.

إلا أن الاكتفاء بهذا القدر من التفسير أو الشرح أو التوضيح ليس كافياً لتطمين الناس بأن لبنان خارج دائرة التوتر الطائفي وليس مستهدفاً مذهبياً كما هو حال العراق بعد الاحتلال الأميركي.

الكلام عن الانقسام السياسي للاستقطابات الأهلية في البلد الصغير والجميل يغطي نصف الحقيقة أو يوضح جزءاً ضئيلاً منها بينما تؤكد المؤشرات الميدانية على وجود توترات طائفية وتشنجات مذهبية في كل المناطق والجهات. وهذا النوع من التعصب المصنوع من انقسامات الواقع يشكل نقطة خطيرة في الحياة السياسية العامة في لبنان. ولا يستبعد أن ينقلب الشارع المضطرب على نفسه في حال بلغ الغليان درجة الانفجار أو التبخر.

وما حصل في العراق خلال السنوات الثلاث الماضية من تدرج في نسبة التوتر الأهلي وصولاً إلى انفجار الفتنة وتبخر عائلات وقطع رؤوس مجهولة الهوية ليس مستبعداً أن يتكرر في بلد تتجاذبه 18 طائفة. الفتنة في العراق بدأت سياسية وواضحة في أهدافها وبرامجها. فهناك فريق مع الاحتلال وآخر ضده، وهناك فريق يتعامل مع الاحتلال وآخر يرفض التعامل، وهناك فريق استفاد من الاحتلال وآخر تضرر منه. وبين هذا الفريق أو ذاك بدأ الفرز السياسي/ الايديولوجي لينتهي بعد ثلاث سنوات من مقاومة الاحتلال أو التعامل معه إلى فرز طائفي/ مذهبي/ مناطقي.

هذا الفرز فرضه الواقع لا القادة وبسببه تنوعت الأسباب وتعددت الدوافع لجرجرة العراق وتنظيماته إلى مجرى فتنة أهلية لا تريدها الأحزاب أو الهيئات. وهذا بالضبط ما عبر عنه حارث الضاري. فالضاري لاشك ضد الطائفية والمذهبية وإشغال العراق بالفتنة وترك الاحتلال يصول ويجول بدباباته وجنوده في شوارع بغداد. إلا أن السياسة لا تتحرك دائماً وفق توجهات صافية من شوائب الواقع وانقساماته وتلوثاته وتلويناته. فالواقع يفرض شروطه ويعطل قوانين السياسة النظرية ويعيد تشكيلها وإنتاجها في ضوء الأمزجة والانتماءات والهويات المحلية الضيقة.

ما يحصل في العراق كارثة حقيقية في مختلف المقاييس والموازين. والاحتلال يراهن على تلك الانقسامات ويشتغل عليها ويدفعها عن تخطيط باتجاهات متضاربة حتى يبرر وجوده واستمراره في بلاد الرافدين. ومثل هذه الصورة العراقية (النموذج الأميركي) لا يستبعد انتقالها إلى لبنان الجاهز لتقبل التجربة القاتلة التي تفكك بأهل الرافدين وتشطرهم يومياً وتعزلهم عن بعضهم بعضاً.

حتى الآن لاتزال القوى السياسية وقيادات الأحزاب والتيارات تمسك بالتجاذبات الأهلية في الشوارع اللبنانية. إلا أن إمكانات السيطرة النهائية والدائمة والتحكم المطلق بالأهواء والمشاعر والحساسيات والنعرات والعصبيات ليست مضمونة في حال اقبل الشارع على الشارع وبدأ الحراك الميداني على الأرض. فالواقع هنا أقوى ولا يستبعد أن يفرض شروطه الميدانية على قوانين السياسة.

تصريحات القيادات الحزبية والشعبية التي أطلقت أخيراً لنفي علاقة السياسي بالمذهبي أو الطائفي أوضحت الجانب المعقول والمقبول من الصورة إلا أنها لم تفسر أو تشرح تلك الجوانب المضطربة والمشحونة بالبغض والكراهية في العلاقات الأهلية التي تدمرت في العراق وتنتظر اللحظات للتحطم في لبنان.

walid.noueihed@alwasatnews.com

كل السّواقي تنتهي إلى البحر

محمد عبد اللّه محمد
كاتب بحريني
mohd.abdulla@alwasatnews.com

□ لايُمكن فصل العلاقات الإيرانية اليمنية عن مفاعيل جيبوليتيكية تتحكّم بشكل مباشر وغير مباشر في السياسة الخارجية لإيران تجاه دول المنطقة، وبالخصوص تلك الوضعية الطارئة المتعلقة بالطاقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ووقوع إيران ضمن الرقعة الذهبية للمخزون النفطي الهائل ما بين الخليج وبحر قزوين، وقدرتها على الوصول إلى الأسواق الحرة وإلى غرب أوروبا وأعالي البحار. وإذا كان جيبوليتيك الدولة الإيرانية، ومن ثم وقوعها ضمن مُربع الثمانين في المئة من مخزوني النفط والغاز في العالم، وهواجس السيادة الوطنية، وأخيراً الهيكلية المعقّدة للهوية الثقافية الإيرانية قد تمكّنت كما يقول (السفير آسايش زارج) من فرض استحقاقاتها على السياسة الخارجية لإيران، فإن التفصيل قليلاً فيما ورائيات عقائدية تُشكّل دولاب النشاط الإيراني الخارجي يُمكن أيضاً أن يُفسر كثيراً من الحوادث والسياسات القائمة وبالتحديد في مناطق جغرافية مُحددة تكون متماهية مع النموذج الإيراني الديني أحياناً والثوري في حين آخر.

نظرة تاريخية

تاريخياً ،ارتبط الفرس بالذهنية اليمنية من منظور تنافس وحراب بعد الهجمات التي قامت بها الجيوشَ الفارسية لتقويض حضارة سبأ في جنوبي الجزيرة العربية (1000 – 750 قبل الميلاد) والسيطرة على اليمن ضمن الحرب الكونية القائمة بينهم وبين الروم، تكلّلت بإرسال الملك الساساني جيوش فارسية إلى أرض اليمن، استطاعت الحد من النفوذ الحبشي هناك، وبعد أن أصبح اليمن تحت السيطرة الفارسية في نهاية العصر الساماني أصبح بذلك ولاية من ولايات الامبراطورية الفارسية (المدائن – تيزفون) فتذارر الرعايا الفرس هناك عبر السنين وظهرت منهم عوائل مالكة كباذان وسرديويه ومهرويه في القرن الخامس الميلادي، إلاّ أن المفارقة تمّت عندما قامت قبائل يمنية بفتح بلاد فارس وأيضاً لبلاد الشام فنشأت علاقة جديدة بين الضفتين في ظل واقع سياسي جديد بعد الفتح، هذا فيما يتعلق بمرحلة سابقة، أما لاحقاً فإن علاقات البلدين يُمكن تحقيبها من بعد ثورة السادس والعشرون من سبتمبر اليمنية في العام 1962 عندما اعترفت طهران بنظام الحكم الجمهوري اليمني العام 1967 وافتتحت السفارة الإيرانية في صنعاء في العام 1972، وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران بادرت الحكومة اليمنية لإقامة علاقة حسنة مع القادة الجُدد، إلاّ أنها لاحقاً لم تستطع الخروج عن الموقف القومي للدول العربية بالنسبة إلى الحرب العراقية الإيرانية والوقوف إلى جانب العراق، إلاّ أن التبدل الذي طرأ على المنطقة بعد حرب الخليج الثانية وما آلت إليه العلاقات اليمنية الخليجية من توتر، قد سمح بأن تتوطّد العلاقة البلدين، خصوصاً وأن طهران وعند إعلان الوحدة اليمنية في العام 1990 كانت أول دولة تعترف بحكومة الوحدة، وحتى بعد قيام حرب الانفصال في العام 1994 وقفت طهران إلى جانب حكومة الشمال برئاسة علي عبد الله صالح ضد حركة علي سالم البيض.

ثم جاءت زيارة الرئيس اليمني لإيران في العام 2000 وتوقيعه على عدد من الاتفاقات المختلفة لتُشكّل منعطفاً مهما في مسيرة العلاقة بين البلدين، ثم تجذرت أكثر بزيارة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي في شهر مايو/ ايار من العام 2003 كأول رئيس إيراني يزور اليمن وتوقيعه على ثماني وثائق للتعاون في المجالات المختلفة أهمها اتفاقية التعاون الأمني، وقد بلغت مُجمل الاتفاقات المُوقّعة بين البلدين منذ الوحدة اليمنية أكثر من أربعة وخمسين اتفاقا ومذكرة تفاهم، كما بلغت الزيارات المتبادلة لمسئولي البلدين منذ العام 2000 أكثر من خمسة وأربعين زيارة، وتضاعف التبادل التجاري عشرة أضعاف عما كان عليه في العام 1990، كما تماثل موقفا البلدين بشأن احتلال العراق، ومن المسألة النووية الإيرانية بعد تصريحات الرئيس اليمني الذي أكّد فيها حق إيران في امتلاك طاقة نووية لتوليد الطاقة.

إلاّ أن بوادر أزمة بدأت في الظهور في نهاية عهد الرئيس خاتمي بعد التمرّد الذي قاده أحد شيوخ المذهب الزيدي وهو بدر الدين الحوثي في بعض مناطق اليمن الشمالية وخصوصا في محافظة صعدة في العام 2004 ومن ثم تجدده في مارس/ آذار 2005، وما أسفر عنه من إعدام أحد أئمة المساجد الشيعية وهو الشيخ يحيى حسين الديلمي، والسجن على آخر ثماني سنوات وهو محمد مفتاح، لدعمها حركة الحوثي، واتهامهما بالتجسس لصالح إيران التي اتُهمت أيضاً بدعم ذلك التمرد، لكن زيارة وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي لطهران في مايو من العام 2005 وتصريحات كمال خرازي حينها بأن «ما يحدث في اليمن شأن داخلي» ومن ثم تصريحات محمد رضا باقري مساعد وزير الخارجية الإيراني في فبراير المنصرف بأن بلاده لا تدعم على الإطلاق أنصار الحوثي وأن الحوادث الجارية في ولاية صعدة، قضية داخلية وستعمل الحكومة اليمنية على تسويتها بحكمة؛ قد بدد ذلك التوتر.

إيران والتوجّه الإقليمي

بعد حكومتي الإعمار الأولى والثانية برئاسة هاشمي رفسنجاني (1989 – 1997)، تركزت علاقات إيران الخارجية بالمنطقة الواقعة على حدود الصين شرقاً والمحيط الهندي جنوباً ومنطقة الخليج غرباً والقوقاز والبحر الأسود والبحر المتوسط شمالاً على اعتبار أن أجزاءً مهمّة من هذه المناطق تنتظم تاريخياً واستراتيجياً مع الحضارة الفارسية، وهو ما تضمنته الخطة العشرينية الإيرانية فعلياً، اذ بدأت الرغبة في استحصال مكانة إقليمية عبر ذلك المحيط الجغرافي، فتكون إيران صاحبت التوازن الاستراتيجي ودولاباً للتعاون الأمني والاقتصادي، إلاّ أن الإيرانيين بدأوا في الاهتمام أيضاً بالمثلث الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية الذي يُشكل اليمن قلبه، وما يُحاذيه من حدود برية وبحرية تكون سلطنة عُمان فيه بالإضافة إلى بحر العرب والمحيط الهندي. وقد كانت لعدد من المعطيات السياسية والاقتصادية الطارئة أو المستجدة أثرها في أن يتبلور ذلك الاهتمام بتلك المنطقة، وهو ما يُمكن الإشارة إليه فيمايلي.

الدوافع السياسية

بيّنت التوجهات الجديدة لسياسة للولايات المتحدة بعد حوادث سبتمبر/ أيلول أنها تتجّه نحو التمدد الأفقي المكارثي على كل منطقة من قارات العالم السبع، رغبة منها في جلب أكبر نسبة تأثيرية مُمكنة للاقتصاد الأميركي ومن ثم على اقتصادات العالم، وبالتالي فإن المكارثية الجديدة اعتمدت على تمكين سلطة المُجمّع الصناعي العسكري، ولاحقاً على بيع السلاح وإشعال الحروب والوجود العسكري المباشر في مناطق مختلفة من العالم، ومن بينها اليمن، وعليه فقد سعى الإيرانيون لنسج علاقاتهم مع اليمن بالمستوى الذي يُؤمن لهم حدودهم الواصلة إلى جنوب الخليج من أي تهديد تقوم به البوارج الأمريكية المتواجدة في الموانئ اليمنية، وربما تكون الاتفاقية الأمنية المُوقّعة بين البلدين في العام 2003 على غرار الاتفاقات الأمنية مع باكستان وتركيا قادرة على تفسير ذلك إلى حد ما، بالإضافة إلى ذلك هو محاولة الحد من نشاط عصابات تهريب المخدرات التي تُعاني منها إيران. كذلك قد يُوفّر وجود علاقة مستقرة مع اليمن فرصاً جيدة لتأمين خطوط مواصلات بحرية للناقلات الإيرانية في بحر العرب والمحيط الهندي والحدود البحرية الدولية للوصول إلى جنوب القارة السمراء التي بدأت علاقات طهران الاقتصادية بها تتوطّد بعد قيام شركة خودرو الإيرانية الضخمة للسيارات (أضخم شركة لتصنيع السيارات في الشرق الأوسط) ببناء مصنع لها في العاصمة السنغالية دكار، وتزايد الاهتمام الإيراني بقضية دارفور بعد زيارة وزير الخارجية السابق كمال خرازي. كذلك الرغبة في الوصول إلى وسط القارة السمراء والبحيرات العظمى واللعب على الخلاف الدائر بين «مشروع إفريقيا» الذي عرضه الفرنسيون و«مشروع القرن الأفريقي الكبير» بضم كل من أوغندا، ورواندا، وبوروندي، والكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان (بعد فصله) الذي قدّمه الأمريكيون بهدف إنشاء قاعدة تجارية وصناعية لصالح شركات التعدين والنفط الأميركية.

الدوافع الاقتصادية

أدركت إيران بأن ازدياد قيمة الوديعة الأوربية من حركة التجارة المُرقّمة (الالكترونية) خلال السنوات القادمة، وتحوّل أجزاء كبيرة منها نحو قطاع الأعمال بدلاً من التركيز على المستهلكين قد خلق فرصاً جديدة ومتاحة يُمكن الإمساك بها عبر تجسير علاقات متوازنة مع محيطها الجغرافي ووعائها الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فإن الخسائر التي مُني بها الاستثمار العربي بعد أحداث سبتمبر والتي كانت أصولها تُقدر بـ 1,4 تريليون دولار قد أعاد أجزاء كبيرة منها إلى موطنها الأصلي، وبالتالي تحولها إلى مشاريع بناء وإعمار وتداول نشط في العقار. وإذا ما عُلم بأن شبكة الطرق الحالية في اليمن تعدَ من أقدم الشبكات في العالم العربي، ويعود بعضها إلى فترة الخمسينيات من القرن الماضي وبعضها إلى فترة الاستعمار البريطاني لجنوب البلاد، وتفتقد للصيانة الدورية، وأن الحكومة اليمنية تعتزم استثمار خمسة مليارات دولار لتوسيع تلك الشبكة حتى العام 2015 تستهدف التوسع في شبكة الطرق الرئيسية والريفية الثانوية لتصل إلى نحو 38 ألف كيلومتر؛ فإن ذلك يعني أن الإيرانيين لديهم فرص ذهبية للإطلاع بدور ما في ذلك، وقد أشارت التقارير بأن السفير الإيراني في صنعاء حسين كماليان قد ناقش ذلك الموضوع مع وزير الخدمات العامة والطرق اليمني عمر عبد الله الكرشمي، عن مدى إمكانية مساهمة الشركات الإيرانية في تقديم الخدمات الفنية والهندسية خاصة في إنشاء الطرق والجسور، خصوصاً وأن هناك اتفاقا بين البلدين تعود إلى شهر إبريل من العام 1996 بين وزارتي النقل في البلدين، وتقوم حالياً شركات إيرانية بتنفيذ عدد من المشاريع الهامة في اليمن منها مشروع مطار سقطرة ومشروع مصنع إنتاج اسطوانات الغاز، ولديهم مشاريع مماثلة في أفغانستان . أمر آخر يُمكن أن تتطلع إليه طهران وهو الرغبة في تسويق منتجاتها العسكرية التي أصبحت تُوَرّد إلى أكثر من أربعين دولة في العالم معظمها في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، مع العلم بأن إيران قامت بتزويد السودان قبل أكثر من ثلاث سنوات بسيارات نقل الجنود والعربات العسكرية، كذلك يُمكن أن يُساعد النشاط الإيراني الواسع في مجال الطاقة وبالتحديد في النفط الخام والغاز الطبيعي والبتروكيماويات وموضوعات التسويق في إيجاد قابليات براغماتية لتوطيد العلاقات بن البلدين، فمن جهة يستفيد اليمن الذي لايزيد إنتاجه اليومي من النفط عن 400 ألف برميل ويتقاسم حصته من الصادرات النفطية من تقاسم الإنتاج بموجب عقود مُوقّعة مع شركات نفطية أجنبية المنتجة نحو 63 في المئة من إجمالي صادرات البلاد، ومن جهة ثانية يستفيد الإيرانيون الذي يُديرون تسويق منتهم من خلال ملتقى الطرق البحرية لليمن بين باب المندب والبحر الأحمر غرباً، والفضاء المفتوح له على المحيط الهندي، الذي يرفده أصلاً المحيط الهادي من الخلف.

إن الحديث عن علاقات هادئة ومتوازنة وسحب بؤر التوتر والخلافات يُمكن إسقاطه على طبيعة العلاقة القائمة ما بين الجمهورية اليمنية والجمهورية الإسلامية، فالبلدين استطاعا التغلّب على كثير من المشكلات بطريقة هادئة وبعيدة عن الأضواء والتجييش وهو كفيل باستمرارها وتطورها أكثر.

صمتُنا ذخيرتهم

علياء طوقان
مستشارة إعلامية وصحافية
المقال ينشر بالتعاون مع خدمة «كومن غراوند»

□ منذ عام، صُعقَ الكثير من الناس حول العالم بأنباء التفجيرات التي حصلت في الأردن والتي تُعتَبر واحة الهدوء والاستقرار في جزءٍ متقلّب من العالم. ولقد تأذّينا نحن الأردنيين خصوصا وغضبنا جرّاء تلك التفجيرات التي قتلت أفراد العائلات والأصدقاء والمعارف. وعلى رغم أنَّنا شاهدنا بقية أنحاء المنطقة والعالم يتعرّض لأعمال إرهابية كثيرة، فإنّنا لم نتصوَّر أنها ستستهدفنا يومًا ما أو على الأقل أملنا بعدم حصول ذلك.

ولكنَّ ردّ الفعل الضعيف الذي أظهرناه نحن العربَ والمسلمين فيما يتعلَّق بالمنطقة والعالم يمكن أن يكون قد ساعد في خلق بيئة تحتمل الإرهاب.

وإذا سلّمنا بأنّ الإرهابيين يثيرون الذعر والإرهاب إيمانًا بأنَّ في ذلك دعمًا لأعمالهم (على الأقل من بعض الأشخاص وعلى مستوى ما)، فهذا يعني أنَّ كلّ لحظة صمت صدرت عنّا كانت في الواقع بمثابة تشجيع للإرهابيين. فكلّ مرة قتلوا فيها باسم الإسلامَ وتكلّموا نيابةً عن المسلمين وبقينا نحن صامتين نتفرَّج على أعمال القتل الوحشية، كنّا بمثابة مؤيّدين غير مباشرين لأعمالهم الإرهابية (وسمحنا لهم باستغلال نضالات المقاومة الشرعية في العراق وفلسطين والشيشان بما يخدم غاياتهم الخاصّة).

وكلّ مرّة وقفنا صامتين في وجه قتلهم للأبرياء وتفجيرهم للمواقع المدنيّة كنّا نعزّز قوّتهم ونزوّدهم برصاصات عدوانهم اللاحق. إنَّ صمتنا هو ذخيرتهم الحربية!

عندما قام مقاتلون شيشانيون باقتحام مدرسة منذ ما يزيد على عامَيْن واحتجزوا المئات من الأولاد الروسيين رهائن، بقي كثيرٌ من الناس في العالَم العربي والمسلم صامتين بشكلٍ مزعج. فللشيشانيين تظلمات سياسية مشروعة ضدَّ روسيا، ولكن هل يجعل ذلك مجزرة بيسلان قابلة للاغتفار؟

وكمثلٍ آخر، قامت القوّات المُعادية للاحتلال في بغداد في شهر أكتوبر/ تشرين الأول العام 2004 بقتل أطفال عراقيين عندما كانوا يأخذون الحلوى من جنود أميركيين. لقد قُتلَ خمسة وثلاثون شخصًا في ذلك اليوم وعلمَ القليل منّا بذلك الحادثُ، إذ إنّ البعض لم يلحظ حدوثه نظرًا إلى الفوضى التي أصبحت تعمّ العراق. وبعد مرور عام وفي ظلّ ظروف مطابقة، قُتل سبعة وعشرون شخصًا كانت غالبيتهم من الأطفال أيضًا. ولم يتمّ التعبير عن أيّ نوعٍ من الغضب!

هذه ليست سوى أمثلة قليلة على درجة اللّامبالاة التي وصلنا إليها نحن العرب والمسلمين. إنّها اللّامبالاة وليس الضعف الديني أو الحضاري والوحشية كما يدّعي البعض في الولايات المتحدة وأوروبا. فقد أدّت عشرات الأعوام من الخضوع المؤسساتي السياسي والاجتماعي وعلاقتنا مع الغرب إلى لامبالاة حقيقية ناتجة عن الاعتقاد بأنَّ أصواتنا بكل بساطة لاتُسمَع ولاتُقدَّر.

وما زاد من درجة اللّامبالاة هو الأنباء اليومية عن مقتل الفلسطينيين والعراقيين بالإضافة إلى القصف الذي تعرَّض له اللبنانيون في الصيف. وكما يُقال، هناك آلية للتكيُّف بحيث يصبح الجسم مخدَّرًا عندما يعاني من ألمٍ شديد؛ وما نمرّ به اليوم عقليًا وجسديًا هو بمثابة هذا التخدير الجسدي. فمَن بإمكانه أن يتحمَّل ويطيق مشاهدة عمليات القتل اليومية التي يتعرَّض لها العرب المسلمون والمسيحيون من قِبَل الإسرائيليين والأميركيين وحتّى من قِبَل بعضهم بعضاً كما هي الحال في العراق؟

وكلّ يوم، تعرض محطّات التلفزة ووسائل الإعلام المطبوعة صورًا وأنباءً عن الموت والدَّمار المحيطين بنا. ففيما يتعلَّق بفلسطين، نحن نشهد أعمال القتل والظلم والاضطهاد والسَّلب منذ عقود؛ أمَّا من الحدود الشرقية فيقع مئات الضحايا العراقيين كلّ يوم.

غير أنَّ شعور الفرد بأنَّه ضحيّة يضاعف درجة عدم الاكتراث واللّامبالاة. ونحن، كما الأفراد المضطهدون في كل مكان، أصبحنا نقيِّم أنفسنا وفقًا للوقائع السياسية وضمن سياقها ووفقًا لمعاملة الغرب لنا وأفعالهم الموجَّهة إلينا. ولكنَّ القِيَم مقدَّسة ويجب أن تبقى ثابتة بغضّ النظر عن الحالة. إنَّ قتل الأبرياء عملٌ خاطئٌ وغير مقبول، نقطة على السطر. وبصرف النظر عن الظلم الذي نتعرَّض له، يجب أن نتمسَّك بقِيَمنا وتعاليمنا الإسلامية التي تدعو إلى الصبر وإلى عدم ممارسة العنف ضدَّ المدنيين. والأهم من كلّ ذلك، يجب ألانسمح لأنفسنا بأن نكون غير مبالين بخرقٍ لقِيَمنا.

وبشكلٍ أو بآخر، قد تكون التفجيرات التي حصلت في عمّان أدَّت إلى تغيير بسيط في الدَّعم غير المقصود لعدم الاكتراث بالإرهاب. وهذه هي بداية نهاية الافتقار إلى هذا الوعي، على الأقلّ في الأردن.

ويتمثَّل الواقع المأسوي بأنَّ البشر بطبيعتهم لا يحرّكون ساكنًا إلاّ عندما يصبحون هم أو مَن يخصُّهم هدفًا. ولكن يجب أن ندرك أنَّ سكوتنا في وجه الإثم والاعتداء يجعل الهدف أسهل في كلّ مرّة إلى أن ينال منه، وإلى أن ينال منّا أيضًا في النهاية.